طموحات ابن سلمان تصطدم بتكاليف تمويل مشاريعه



وبين وعود التحول الاقتصادي وضغوط التنفيذ، يبرز الاقتراض بوصفه أداة تمويل إضافية لصندوق الاستثمارات العامة السعودي ويسلّط الضوء على حجم الالتزامات التي ترافق رؤية الرياض المزعومة.

فالصندوق الذي يقود مشاريع محمد بن سلمان الكبرى، من السياحة والتكنولوجيا إلى قطاعات أخرى تستهدف تقليص الاعتماد على النفط، يتجه إلى تنويع مصادر تمويله، بما فيها أسواق الدين والتسهيلات الائتمانية الخارجية.

وفي هذا السياق، أفادت وكالة رويترز بأن الصندوق جمع ثلاثة مليارات دولار عبر تسهيلات ائتمانية

بضمان وكالة ائتمان الصادرات الإيطالية "ساتشي".

وتتوزع التسهيلات على شريحة بقيمة 1.78 مليار دولار، وأخرى خضراء بقيمة 1.16 مليار دولار، فيما يرتبط التمويل بتوسيع فرص الشركات الإيطالية لتوريد السلع والخدمات ضمن منظومة استثمارات الصندوق.

اللجوء إلى الائتمان يطرح تساؤلات حول كلفة التوسع حين تتزاحم المشاريع الكبرى على الموارد، وعن مدى قدرة الصندوق على تحقيق العوائد المطلوبة من استثماراته بالتوازي مع الوفاء بالتزاماته التمويلية..

فامتلاك أصول تتجاوز قيمتها 900 مليار دولار لا يعني أن هذه الثروة متاحة نقدًا، ولا يعني أن المشاريع تُحقق عوائد فورية .. وبين ضخامة الوعود وحسابات التمويل، يبقى السؤال حول فاعلية هذه الاستثمارات، هل ستنتج اقتصادًا أكثر تنوعًا، أم ستتضخم معها فاتورة الطموحات؟